قضايا

أخذ الرئيس السوري بشار الأسد من الاشتراكية سطوتها على القطاع العام، لكن ليس لصالح الشعب، وإنّما لصالح الطبقة الحاكمة، فيما أعجبه من اقتصاد السوق رفع الدعم عن الفقراء الذين تحدّث عن ضرورة دعمهم مؤخرا! هنا الجزء الثاني والأخير من مطالعة موّسعة تقرأ في كيفية توظيف النظام السوري للمصطلحات الاقتصادية وحقيقة تطبيق هذه المصطلحات على أرض الواقع

مع انهيار الطبقة الوسطى ونفوذ «العصابة»

الأسد بين الاشتراكية واقتصاد السوق [2/2]

عماد كركص

تحدّث الجزء الأوّل من هذه المطالعة عن السياق الذي ولد فيه مصطلح «اقتصاد السوق الاجتماعي» في سورية وآليات تطبيقه والنقد الذي تعرّض له. ويتابع الجزء الثاني والأخير هذا النقد، إضافة إلى حديثه عن هُوية الاقتصاد السوري اليوم.

اقتصاد «القطط السّمان» والخطوط الحمراء

يصوّب الخبير الاقتصادي السوري سمير سعيفان في مقالةٍ نُشرت في مركز حرمون للدراسات التصوّر الخاطئ بأنّ عبدالله الدردري هو «صانع السياسة الاقتصادية السورية»، فهو لم يكن أكثر من مروّج لها، وكان يعرف ما يرغب فيه بشّار الأسد ونخبة القطط السمان من «رأسمالية المحاسيب» باللغة المصرية، فردّد على مسامعهم ما أرادوا سماعه، وكان يتلقّى تعليماته من رامي مخلوف مباشرة، وأنجز ما يخدم مصالحهم، فقد علم أنّ هذا التوجّه مدفوع بقوةِ مصالح الفئات الرأسمالية الصاعدة، التي يصبح نفوذها طاغيًا ومتحكّمًا في القرار الاقتصادي، بسبب اندماج رأسمالية السوق مع رأسمالية الدولة (البيروقراطية) في بوتقة مصالح واحدة. عاب الرداوي على الخطة العاشرة أنّها جعلت الاستهلاك محرّك الاقتصاد السوري لا الاستثمار، ما أدّى إلى زيادة معدّل البطالة؛ إذ يكون النمو الذي يحرّكه الاستهلاك، بحسب الرداوي، في الأغلب، من أنواع النمو غير المُحابي لفرص العمل، وهذا عيبٌ كبير في الخطّة العاشرة. كما عاب على الخطّة أنّ سياسة التنمية غير متوازنة، وأدّت إلى هجرةٍ داخلية واسعة، وأنّ فترات النمو السابقة في سورية «تميزت بعدم الاستدامة، لأن قطاعات كبيرة من السكان لم تشارك في العمل، وبالتالي، لم يتحسّن دخلها ولم يزدد طلبها على السلع والخدمات، الأمر الذي كان سيساهم في زيادة الإنتاج». وبذلك انتقد الرداوي ضعف القدرة الإنتاجية للاقتصاد السوري الذي أهملت الخطّة العاشرة تنميته. وكان من أكثر القضايا التي مسّها الرداوي سخونة قوله إنّ «أكثر سكّان سورية لم يتحسن دخلهم، وإن الثروة تنتج في الجزء الشرقي من سورية، وهو ابن المنطقة الشرقية المهملة، بينما تُنفق في الجزء الغربي منها، وإن عائدات النمو تمركزت في أيدي فئات قليلة من السكان، كان لها ممارسات استهلاكية بذخية وادخارية (وليس استثمارية) أعاقت عملية النمو، ووجهت الطلب إلى سلع وخدمات خارجية، ووجهت الادّخار إلى الخارج أو إلى قطاعات ليست إنتاجية». لذلك «نما العرض خلال السنوات الماضية بشكل مضبوط، ولم ينمُ بشكل كبير، وبلغ نموه نحو 12 %، بينما نما الطلب نحو 20 %»، وهذا تناقض مع التصريحات المنمّقة والتقارير الحكومية المليئة «بالإنجازات» الخالية من طرح المشكلات. وتحدّث الرداوي عن الخطّة الخمسية الحادية عشرة التي كانت الهيئة تعدّها، مشيرًا إلى أنّها لن تحابي الطبقات الغنية، بل ستشرك جميع فئات المجتمع في التنمية الحقيقية، أي في قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية، وأنّها بحاجة إلى تحقيق نموّ محاب للطبقات الفقيرة بزيادة الإنفاق على التعليم، وتوجيه السياسات التعليمية وفق متطلّبات سوق العمل، وضمان تحسين السياسات الضريبية والتشريعية والقانونية الملائمة للعمل، وستهدف إلى إعادة توزيع الدخل، بحيث تزداد حصّة الأجور من الناتج المحلي الإجمالي، من 36% إلى 44%، وتقليص مساحة الفقر وتقليل التفاوت بين المواطنين. وقد ناقض هذا التوجّه السياسة الاقتصادية السائدة آنذاك، وقد أخاف الرأسمالية الريعية، ورجُلها الأبرز آنذاك رامي مخلوف (رجل أعمال بيت الأسد وصاحب النفوذ القوي)، بينما تستقبله الرأسمالية المنتجة بسرور. وبخصوص الاستثمار العام والخاص، قال الرداوي إنه «لا يزال متواضعا، إذ لا يتجاوز 25 % من الناتج الإجمالي خلال السنوات 2006 – 2008»، وهي نسبة غير كافية، إذا ما قورنت بنسب الاستثمار في البلدان المشابهة». وفي الواقع كانت نسب الاستثمار أقلّ من 25%، ولم يرتفع معدّلها في سورية عن 18% - 20% عدة عقود، بينما تحتاج التنمية إلى معدل استثمار لا يقلّ عن 30% من الناتج المحلي الإجمالي، ويعود ذلك النقص في حجم الاستثمار، بحسب رأي الرداوي، إلى صغر حجم الاستثمار العام، بسبب قلّة واردات الخزينة العامة. وإضافة إلى ذلك، دعا الرداوي إلى تعزيز دور استثمارات القطاع العام، في مجالات إنتاج السلع والخدمات العامة، وإلى إعطاء أولوية عالية للاستثمار في الزراعة والصناعة، من أجل رفع نسبة مساهمتهما في الناتج المحلي الإجمالي، حتى يتم إصلاح التشوّه القطاعي. وقد تعارضت تلك الدعوة مع توجه سياسة الاستثمار النيوليبرالية التي صرّح بها الدردري، ودعت إلى تنمية القطاعات الخدمية، وليس قطاعات الإنتاج السلعي التي تتميّز بها سورية، ودعت إلى انسحاب الدولة كلياً من الاستثمار، تحت شعار «التشاركية» التي تعني أنّ القطاع الخاص يستثمر مستغلًا الدولة والمجتمع، وإلى انسحاب الدولة من أيّ دعم اجتماعي.

لقد مسّ الرداوي إحدى «تابوات» السياسة الاقتصادية النيوليبرالية، إذ انتقد السياسة الضريبية بمجملها، وربط ضعف نسبة الاستثمار بضآلة موارد الحكومة، بسبب تدنّي عائدات الضرائب نتيجة التهرّب الضريبي الكبير جدا، وانتقد انخفاض العبء الضريبي الذي يبلغ نحو 14% فقط من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة تشمل مجموع أنواع الضرائب والرسوم التي تقتطعها الدولة، وهي نسبة منخفضة قياسًا إلى بلدان العالم، إذ تزيد على 20% في البلدان النامية، وعلى 40% في البلدان المتقدّمة. وانتقد الرداوي تدني واردات القطاع العام الاقتصادي الذي يحتاج سياسة فعّالة لإصلاحه، مشدّداً على ضرورة إزالة المعوّقات التي تقف أمام هذا القطاع، سواء كانت بيروقراطية تتعلّق بالسياسات والإجراءات التي لا تساعد على نموّه أو معوّقات تتعلّق بعدم كفاية البنية التحتية وبقاء المخاطر التي تحيط به، ودعا إلى إصلاح القطاع العام، وهذا التوجّه معارض للسياسة السائدة آنذاك التي توجّهت إلى تجميد القطاع العام أولاً من دون إصلاحه، وكانت تتوّجه إلى تصفيته من دون أن تستخدم كلمة «خصخصة»، عبر الإصرار على عدم إصلاحه وعدم حلّ مشكلاته، كي تكون تصفيته المآل الوحيد أمام الجميع ولو كره بعضهم. ومع انتقادات كثيرة أخرى، تجاوز الرداوي الخطوط الحمر للسلطة، وهي كثيرة ومنخفضة، حين تكلّم بصراحة في تلك الندوة، فمن غير المسموح لمسؤول حكومي، وهو في منصبه، أو حتى لموّظف صغير، أن يوجّه أيّ نقدٍ إلى السياسات العامة، أو أن يعبّر عن رؤية أو رأي خاص يختلف عمّا هو معلن. ورود مثل هذه الآراء، على لسان رئيس هيئة تخطيط الدولة، يُعدّ كفرا، في قاموس السلطة السورية، ولذلك كان إعفاؤه بمنزلة درس لكلّ من يريد أن يتميّز، فالقيادة السوريّة لا تحبّ التميّز، لأنّه يجتذب البريق، وقد يغري المتميّز بالطموح، وطموح الآخرين غير مسموح به. إنّها سلطة الشخصيات الصغيرة، بتعبير سمير سعيفان. كان الدمار الذي أحدثه «اقتصاد السوق الاجتماعي»، بحسب المفهوم الذي روّجه الدردري ومن خلفه بشّار الأسد، في المجتمع السوري، سببًا مهمًا من أسباب تراكم الغضب الشعبي الذي وجد في الربيع العربي متنفسًا له فخرج إلى الشوارع مطالبًا بالإصلاح وكفّ يد الفساد والقمع، ثم حدث ما حدث ليتحوّل الغضب والاحتجاج الذي قُوبل بالرصاص مع أوّل هتاف إلى حمّام من الدم لم ينته بعد، وإلى شبه بلد وشبهِ دولة مقسّمة ومدمرة ومحتلة من جهات عدّة.

> من غير المسموح لمسؤول حكومي، وهو في منصبه، أو حتى لموظف صغير، أن يوجّه أي نقد إلى السياسات العامة

> بات الاقتصاد السوري اليوم أمام شكل من الاقتصاد يأكل من القطاع العام ويركز الثروة في أيدي قلةٍ من المنتفعين

هوية الاقتصاد السوري اليوم

بين كل تلك المصطلحات والتحولات التي روجها الأسد، الذي يأتي اليوم ليقدم مفاهيم جديدة للنظريات السياسية، يكون السؤال مشروعا بشأن هوية الاقتصاد السوري، سيما بعد نحو 13 عاما من الحرب، وحول مصير السوريين في دوّامة هذا الاقتصاد غير المفهوم في الشكل والمضمون. لتكون الإجابات إن اقتصاد البلاد اختزل خلال فترة الحرب في بعض الأعمال التجارية، التي تتمركز في أيدي شريحة منظمة من رجال الأعمال، حيث طغت أشكال حديثة من التجارة أدّت إلى تفكك طبقة التجار التقليديين في دمشق وحلب، وحجمت أعمالهم وسمحت باستثمار الحرب ومآلاتها اقتصادياً، عبر طرق وأساليب جديدة أزاحت الصناعيين واحتكرت الاستيراد والتصدير وقوننت التداول بالعملة الأجنبية، بما يساهم في خدمة الهيكل التجاري المستحدث والنظام الاقتصادي الجديد. فقد انكفأ الإنتاج الصناعي السوري بعد الحرب إلى شكل من الصناعات البدائية والتحويلية السهلة، مثل الصناعات الغذائية والألبسة والمحارم والصابون وغيرها من صناعاتٍ تعتمد في موادّها الأولية وتجهيزاتها على الإنتاج المحلي، وهذا الحال الملازم للدول المتخلفة عندما تقع في أزمات سياسية وأمنية، بينما تصدّرت التجارة واجهة الاقتصاد لتأخذ اتجاه الاستيراد من دون التصدير، والتهريب بالاتجاهين، في حين نشطت التجارة الداخلية معتمدة على رؤوس الأموال المحلية والثروات الطبيعية ورصيد المؤسسات والشركات المنتجة والخدمية في آن، فبدأ هذا الشكل التجاري يأكل من الرصيد المحلي على حساب الركائز الاقتصادية في البلاد. وبات الاقتصاد السوري اليوم أمام شكل من الاقتصاد يأكل من القطاع العام ويركز الثروة في أيدي قلةٍ من المنتفعين، حيث تجمّد هذه الفئة أموالها في تجارة العقار أو في البنوك والمؤسسات الخارجية، وتسعى جاهدة للحفاظ على واقع المجتمع الاستهلاكي غير المنتج، من خلال حصار الإنتاج الصناعي المحلي وإغراقه وتحويله أو تهجيره. يقول الخبير الاقتصادي كمال المصري لـ «العربي الجديد» إن «سنوات الحرب الطويلة أنتجت شكلاً جديداً للاقتصاد في سورية، يقوم على تآكل البنية الاقتصادية السائدة ما قبل الحرب من جهة وعلى حماية التجارة «الموازية» غير النظامية من جهة أخرى. وفي الاتجاهين، يسير البلد نحو انهيار اقتصادي كبير، فالأول أدّى إلى انهيار شريحة التجار التقليديين والصناعيين التي كانت تشكّل الطبقة الوسطى في المجتمع والتي تقوم على عاتقها البنى الاقتصادية وفرص التطوير، وكذلك إمكانية الحفاظ على الموارد العامة والخاصة، مادّية كانت كالمؤسسات والشركات، أو بشرية». أما الثاني بحسب المصري، فقد «أسّس لمنظومة من الفساد المنظم طاولت كل شرائح المجتمع دون استثناء، وأنتجت شبكات هرمية قاعدتها المواطن بأي عمل أو اختصاص، ورأسها يتجاوز المسؤول في أي قطاع ليصل إلى أعلى الهرم في الدولة». عموما، أصبح الاقتصاد السوري يتصف باقتصاد العصابة، فكل مقرّ على شكل دائرة أو مؤسسة أو مركز قوامه رئيس ومرؤوس هو منشأة «اقتصادية» تتبع نظام العصابة في الإنتاج حتى لو كانت بعيدة كل البعد عن الاقتصاد، وهذا النظام لا يستثني المؤسسات المدنية أو الخدمية مثل القضاء والصحة والتعليم والنفوس ومنظمات العمل الإنساني ومنظمات الإغاثة الدولية وغيرها، وبالتالي يسير الاقتصاد السوري إلى مرحلة الفشل في المؤسسات والانهيار.

خاتمة

إذا، يمكن الحكم على كل المصطلحات والشعارات التي أطلقها وروّجها بشّار الأسد قبل الحرب وما بعد اندلاعها، بما يخص دفع عجلة الاقتصاد في البلاد، بأنها جوفاء، فقد أخذ من الاشتراكية سطوتها على القطاع العام، لكن ليس لصالح الشعب، وإنما لصالح الطبقة الحاكمة التي أفرد لها التوغّل في التحكّم بهذا القطاع، فيما أعجبه من اقتصاد السوق رفع الدعم الذي بات يروّج إعادته أو الإبقاء عليه، من دون توفير حلول لهذا النهج، من إقرار قوانين تمنع الاحتكار وتشجّع على الاستثمار وتمنح المواطنين السوريين فرصا متساوية للدخول في سوق العمل. ويمكن القول إنه بين هذا كله وذك، لا طال الأسد «بلح الشام ولا عنب اليمن»، أو أنه لا يريد ذلك، فأي نهج اقتصادي واضح في سورية سيمنعه عن حصته في الاقتصاد، وهي «حصّة الأسد» بطبيعة الحال، أو سيحرمه من التحكّم في دورة ذلك الاقتصاد.

(صحافي سوري)

سوريون يعملون في ورشة لتصنيع المدافئ في دوما في ريف دمشق في 19/ 12/ 2016 (فرانس برس)

تراكم الغضب الشعبي

كان الدمار الذي أحدثه «اقتصاد السوق الاجتماعي» في سورية، بحسب المفهوم الذي روّجه عبدالله الدردري، ومن خلفه بشّار الأسد، في المجتمع السوري، سببًا مهمًا من اسباب تراكم الغضب الشعبي الذي وجد في الربيع العربي متنفسًا له، فخرج إلى الشوارع مطالبًا بالإصلاح وكفّ يد الفساد والقمع، ثم حدث ما حدث ليتحوّل الغضب والاحتجاج الذي قُوبل بالرصاص مع أوّل هتاف إلى حمام من الدم لم ينته بعد، وإلى شبه بلد وشبه دولة مقسّمة ومدمرة ومحتلة من جهاتٍ عدّة.